هل انتهى شهر العسل بين الرياض وحزب الإصلاح؟

حرب باردة بين السعودية و(إخوان اليمن)

الأمناء / كامل الشرعبي :

ينظر مراقبون إلى أن شهر العسل بين القيادة السعودية وإخوان اليمن " حزب الإصلاح " قد انتهى عمليا ، وأن علاقة الطرفين تمر الآن بحرب باردة قابلة للانفجار علنيا في أي لحظة .

فقبل أيام قليلة أوضحت هيئة كبار العلماء السعودية، في تغريدة على حسابها الرسمي عبر موقع التواصل الاجتماعي، "تويتر"، موقفها من جماعة الإخوان المسلمين.

وقالت الهيئة إن "البعض يعتقد أن خلافنا مع الإخوان في مسائل محددة ومعدودة، وهذا ليس بصحيح؛ فالخلاف معهم في المنهج قبل أن يكون في المسائل".

وأشارت الهيئة في تغريدة أخرى إلى أن " تنظيم "داعش" و"القاعدة" و"الإخوان" امتطوا الإسلام لآرائهم وأهوائهم وخداع الناس، ومن يدعو شبابنا إلى الانتظام معهم فقد أخطأ وضل سواء السبيل".

وأضافت "يستحق من شارك في عمل إرهابي، أو تستر، أو حرض، أو مول، أو بغير ذلك من وسائل الدعم العقوبة الزاجرة الرادعة".

ويؤكد متابعون على أن الموقف الذي أعلنته هيئة كبار علماء السعودية لم يكن ليظهر بدون مباركة القيادة السياسية في المملكة ، ما يجعله حاملا لرسائل في غاية الأهمية بشأن التوجهات الجديدة للرياض ، والتي تستهدف " إخوان اليمن " بشكل أساس ، كون السعودية كانت قد اتخذت مواقف وإجراءات سابقة تجاه الإخوان في بلدان عربية أخرى أهمها مصر .

السعودية التي ارتبطت بعلاقات مع إخوان اليمن خلال مراحل سابقة لتنفيذ أجندات استهدفت إفراغ النظام الجمهوري من جوهره وضرب الدولة المدنية والتحولات الديمقراطية وأيضا مواجهة المد اليساري والمشروع القومي ، كانت قد اتخذت موقفا مغايرا تجاه حزب الإصلاح خلال فترة حكم الملك الراحل عبدالله بن عبدالعزيز ، قبل أن تضطر مجددا إلى التحالف مع الإخوان لتشكيل غطاء يبرر تدخلها وحربها على اليمن تحت مسمى دعم إعادة الشرعية وإنهاء الانقلاب في اليمن .

لكن بعد مرور أكثر من عامين على انطلاق " عاصفة الحزم " بدا جليا أن العلاقة بين الطرفين يعتريها الكثير من الشكوك وانعدام الثقة ، حيث أن المملكة ظلت توجه اتهامات غير مباشرة للإصلاح بأنه لا يدفع عناصره لخوض قتال جدي في الجبهات وأنه يدخر الدعم لمصلحته ويسخر السلاح والمال السعودي لتقوية ميليشياته ، ومن جانبها كانت قيادة الإصلاح توجه قياداتها الوسطية وناشطيها وإعلامييها لكيل الاتهامات للتحالف الذي تقوده السعودية بأنه يضع خطوطا حمراء أمام أي تقدم يمكن أن تحرزه الشرعية والمقاومة ويستشهدون بما يجري في تعز كمثال لمخاوف السعودية وحلفائها من أن تسقط المناطق المحررة بيد الإخوان .

ومنذ قدوم الإدارة الأمريكية الجديدة بقيادة دونالد ترامب ومرحلة إعادة الأولويات الأمريكية في المنطقة ، قامت القيادة السعودية بمحاولة احتواء وتماهي مع متطلبات المرحلة الجديدة والتركيز على "الملفات الأهم" بالنسبة لها ، وبطبيعة الحال كانت جماعة الإخوان المسلمين في صلب تلك الملفات لاسيما أن إدارة ترامب بدأت لها نفس النظرة بالنسبة لإيران والإخوان المسلمين كاتجاه "إسلام سياسي" دون النظر إلى الفروق المذهبية وتعتقد أنهما عاملي "عدم استقرار عالمي".

ورغم أن حزب الإصلاح كان قد خرج ظاهريا بموقف مؤيد لقرار الحكومة الشرعية بقطع العلاقات مع قطر والاصطفاف إلى جانب التحالف الرباعي العربي المتمثل بالسعودية والإمارات ومصر والبحرين ، إلا أن قيادات إصلاحية عدة من بينها القيادية " توكل كرمان " قد خرجت مهاجمة دول التحالف العربي والسلطة الشرعية باليمن التي أعلنت قطع علاقاتها مع الدوحة.

واتهمت كرمان التحالف العربي بأنه يفرض وصاية على اليمن، مشيرة إلى أن إعلان السلطة الشرعية باليمن ممثلة بالرئيس هادي قطع علاقات اليمن بقطر، لا يمثلها وحزبها، وأن الإصلاح سيبقى على علاقاته بقطر .

ومثل سلوك كرمان ذهبت قيادات عدة في حزب الإصلاح، ونشطاء، وأوعز الإصلاح إلى وسائل إعلامية يمنية بمهاجمة دول التحالف العربي دفاعا عن قطر .

لمن يحارب الفساد من خلال مبدأ (كما ورد) أو (كما وصلني من مصدر ويفضل عدم ذكر اسمه)..

إلى متى هذا التضليل ؟!

سامح المديني

للأسف الشديد أصبحت الكثير من الأقلام التي تحارب الفساد بطريقة (أربعة اثنين أربعة) وتتناقل هذه القضايا بسرعة جنونية قد تفوق الخيال وتتوزع على وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي بسرعة البرق رغم رداءة خدمة الإنترنيت في وطننا والذي لا يستطيع حتى أن يتجاوز سلحفاة كادت أن تقول بلسان حالها { وقد بلغت من الكبر عتيا } أو { واشتعل الرأس شيبا } ، وهذا شيء جميل ويتوجب علينا الوقوف مع كل قضية فساد ، ولكن من المؤسف أن من يحاربون الفساد وهم يستندون على مبدأ "كما ورد" أو "كما وصلني" أو "علمنا من مصدر مسؤول ويفضل عدم ذكر اسمه" ، فإذا كان هذا بنظركم محاربة الفساد من منظور تطهير جنوبنا الغالي من الفساد واقتلاع المفسدين كقضية "وطن خال من الفساد" فإنها والله ما ينطبق عليها بـ "شر البلية ما يضحك " وأنتم واهمون بهذا ، ومخطئون ، بل أنتم تساعدون بهذه الطرق على تعميق الفساد وزرع الفتنة وتفشي ظاهرة الانتقام ونشر الأحقاد في مجتمعنا وهذا ما يجعل الرأي العام تغيّم عنه الحقيقة .

لمحاربة الفساد ومن مبدأ الحس الوطني والنوايا الصادقة والمخلصة للوطن يجب أن ننظر للقضية من عدة اتجاهات ، وأن نستمع إلى جميع الأطراف ، والأهم من كل هذا يجب أن نتأكد بأنفسنا عن تلك القضية وأن لا نعتمد على أقاويل قد تفشت في المواقع دون أن نعلم مصادرها ، ويجب علينا أن نكون أقرب أكثر إلى القضية التي نريد محاربتها واقتلاع جذورها لأننا إذا اقتلعنا أغصانها وأبقينا الجذور سيأتينا "الربيع" ويثمر لنا أغصانا كثيرة ، أعتقد أننا نقرأ ونستمع للكثير من الأقاويل وننجر خلفها ولكننا لو نزلنا إلى الواقع نتفاجأ بحقائق مغايرة تماما عن ما سمعناه وتناقلناه وساعدنا بنشره ونحن والله عن ما نشرناه "غافلون" .

اسمح لي عزيزي القارئ أن أتطرق لك عن موضوع يعتبر حديث الساعة وهو قضية البسط على مقر (اتحاد الأدباء والكتاب) في خورمكسر كورنيش "ساحل أبين" ، وبالفعل نحن ضد هذه الأعمال وكلنا نتضامن مع مقر الاتحاد وهذا بدون أي شك ، ولكن للأسف نحن نظرنا للقضية من اتجاه واحد ولم نسمح لأنفسنا أن ننظر إليها من اتجاهات أخرى ، وحاربنا المواطن وساعدنا في هدم المبنى وتركنا من هو الفاسد الحقيقي! ، إلا أننا وكما تطرقت سالفا حاربنا الأغصان تاركين الجذر ليتم زراعته من جديد لأن واقع هذه القضية ينقصه الكثير لاقتلاع المتسببين من جذورهم ، وللأسف اكتفينا بما قد أشيع لنا بأن الباسط قد قام بعملية البناء بموجب أوراق مزورة قام بتزويرها بحسب إفادة الهيئة العامة لمصلحة الأراضي وعقارات الدولة ، وكذلك البحث الجنائي في العاصمة عدن ، ولكن الواقع كان في بدايته محيراً لمن أراد أن يحارب الفساد عن بُعد ، ومن خلال تقربنا ونزولنا إلى الواقع علمنا حقائق وبراهين غابت عن "محاربي سلاحف النينجا" وكانت هذه الحقائق قد وضع عليها علامات استفهام وهي :

- إلى ماذا اعتمدت إدارة البحث الجنائي أن أوراق الباسط مزورة وهي لا تمتلك حتى صورة من أوراق الباسط ؟

- الهيئة العامة للأراضي وعقارات الدولة طالما وأنها أفادت إدارة البحث الجنائي بأن أوراق المذكور {عبدالله محمد صالح البيحاني} مزورة ، إذن لماذا قامت الهيئة بالتوجيه بإيقاف رواتب الذين قاموا بعمل إسقاط هندسي صحيح بتوقيعاتهم والذي يفيد بأن موقع المذكور يفصله شارع بعرض (8) متر عن مبنى اتحاد الأدباء والكتاب وإحالة مدير الأراضي ورئيس قسم الاستثمار والمهندس المختص للتحقيق القانوني ؟

هذا الأمر وإن دل فإنما يدل أن الهيئة العامة للأراضي وعقارات الدولة متورطة تورطا كبيرا في هذه القضية بل وأنها قامت بتضليل الحقيقة وإفادة إدارة البحث بأن أوراق المذكور مزورة وهي التي قامت بالفعل بالسماح للتصرف بمبنى اتحاد الأدباء والكتاب .

إذن من هم الفسدة ؟ ، ومن الذي يتوجب علينا محاربته ومحاسبته؟ ، أهو المواطن أم أصحاب الاختصاص المحسوبين على الدولة ؟

قرار النيابة كان واضحا بإيقاف العمل في الموقع وإحالة أوراق المذكور للتكنيك الجنائي لإظهار حقيقة ما إذا كانت أوراق المذكور مزورة أم صحيحة ، إلا أن هناك جهة رمت بقرار النيابة وقامت بهدم المبنى دون انتظار التحقيق الذي كان سيثبت أن الأوراق سليمة وليعرف الرأي العام من الذي قام بإصدار هذه الأوراق ! .

وبهذا العمل نكون قد حاربنا قضية قد عانى منها الكثير من المواطنين واقتلعناها من جذورها ونقلنا حقيقة ما يدور بمصداقية وبكل شفافية ولم نكتفِ بمحاربة مواطن مغلوب على أمره فقط